

كتاب اللعان^(١)

ش : اللعان مصدر : لاعن لعانا . إذا فعل ما ذكر ، أو لعن كل واحد من الاثنين الآخر ، قال أبو محمد : مشتق من اللعن ، لأن كل واحد من الزوجين يلعن نفسه في الخامسة إن كان كاذبا ، وقال القاضي : لأن الزوجين لا ينفكان من أن يكون أحدهما كاذبا ، فتحصل اللعنة عليه . انتهى ، قال الأزهري : وأصل اللعن الطرد والإبعاد ، يقال : لعنه الله أي باعده ،^(٢)

والأصل في اللعان قول الله تعالى ﴿ والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهود إلا أنفسهم ، فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله ﴾ إلى قوله تعالى ﴿ أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين ﴾^(٣) .

٢٧٧٣ - وعن الزهري عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه أن عويمر ابن أشقر العجلاني جاء إلى عاصم بن عدي ، فقال له : يا عاصم أرأيت رجلا وجد مع امرأته رجلا أيقته فتقتلونه أم كيف يفعل ؟ سل لي يا عاصم رسول الله ﷺ ، فسأل عاصم رسول الله ﷺ ، فكره رسول الله ﷺ المسائل ، حتى كبر على عاصم ما سمع من رسول الله ﷺ ، فلما رجع عاصم إلى أهله جاءه عويمر ، فقال : يا عاصم ماذا قال لك رسول الله

(١) في (ع م) : باب اللعان .

(٢) وهكذا قال أهل اللغة ، ففي النهاية : وأصل اللعن الطرد والإبعاد من الله ، ومن الخلق السب والدعاء .

(٣) سورة النور ، الآيات ٦ - ٩ .

ﷺ؟ فقال عاصم : لم تأتني بخير ، قد كره رسول الله ﷺ المسألة التي سألته عنها ، فقال عويمر : والله لا أنتهي حتى أسأله عنها ؛ فأقبل عويمر حتى أتى رسول الله ﷺ وهو وسط الناس ، فقال : يا رسول الله أرأيت رجلا وجد مع امرأته رجلا أيقنته فتقتلونه ، أم كيف يفعل ؟ فقال رسول الله ﷺ « قد أنزل فيك وفي صاحبك قرآن ، فاذهب فأت بها » قال سهل : فتلاعنا وأنا مع الناس عند رسول الله ﷺ ، فلما فرغا قال عويمر : كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكتها ؛ فطلقها عويمر ثلاثا قبل أن يأمره النبي ﷺ ؛ قال ابن شهاب : فكانت تلك سنة المتلاعنين . رواهما الشيخان ، وأبو داود وهذا لفظه .^(١)

قال : وإذا قذف الرجل زوجته البالغة الحرة المسلمة ، فقال لها : زנית ، أو يا زانية ، أو رأيتك تزنين . ولم يأت بالبينة ، لزمه الحد إن لم يلتعن ، مسلما كان أو كافرا ، حرا كان أو عبدا .

ش : الكلام على هذه المسألة أولا من جهة الإجمال ، وثانيا من جهة التفصيل .

فأما من جهة الإجمال فإذا قذف الرجل زوجته التي هذه صفتها بما ذكر ، ولم يأت بالبينة لزمه الحد ، فإن التعن سقط عنه الحد ، لقول الله تعالى ﴿ **والذين يرمون المحصنات** ﴾^(٢) الآية ، أوجب سبحانه الحد على رامي المحصنات إن لم يأت

(١) هو في صحيح البخاري ٥٣٠٨ ومسلم ١٠ / ١١٩ رقم ١٤٩٢ وسنن أبي داود ٢٢٤٥ - ٢٢٥٢ ورواه أيضا مالك ٨٩ / ٢ وأحمد ٥ / ٣٣٠ ، ٣٣٤ ، ٣٣٦ والنسائي ٦ / ١٧٠ وابن ماجه ٢٦٦ والدارمي ٢ / ٢٥٠ والطبراني في الكبير ٥٦٧٤ ، ٥٧٣٤ ، ٥٧٧٧ وابن الجارود ٧٥٦ وغيرهم ، مختصراً ومطولاً .
(٢) سورة النور ، الآية ٤ .

بالبينة ، وهو شامل للأزواج وغيرهم ، ثم خص الأزواج بعد ذلك
باللعان ، تنبيها على أن اللعان قائم مقام البينة في إسقاط الحد .

٢٧٧٤ - ويشهد لهذا ما في السنن عن عكرمة ، عن ابن عباس رضي الله
عنهما ، أن هلال بن أمية قذف امرأته بشريك بن سحماء ،
فقال النبي ﷺ « البينة وإلا حد في ظهرك » فقال : يارسول
الله إذا رأى أحدنا رجلا على امرأته يلتمس البينة ؟ فجعل رسول
الله ﷺ يقول « البينة وإلا حد في ظهرك » مختصر ، رواه
البخاري وأبو داود ، والترمذي وابن ماجه^(١) .

وأما من جهة التفصيل فقول الخري : إذا قذف الرجل زوجته ،
إلى آخره يقتضي أن اللعان إنما يشرع بين الزوجين ، وهو اتفاق
في الجملة ، أما قذف غير الزوجين فالواجب فيه إما الحد إن
كانت المرأة محصنة ، أو التعزير إن لم تكن محصنة ، لما تقدم من
قول الله تعالى ﴿ والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة
شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ﴾ إلى ﴿ والذين يرمون
أزواجهم ﴾^(٢) دل على أن كل رام يلزمه الحد ، وأن الزوج له
مع عدم البينة شيء آخر وهو اللعان ، وكذلك لا لعان بقذف
الأمه ، وإن كان بينهما ولد ، لأن اللعان ، إنما ورد في الزوجات ،^(٣)

(١) هو في صحيح البخاري ٢٦٧١ ، ٤٧٤٧ ، ٥٣٧ ، وسنن أبي داود ٢٢٥٤ والترمذي في التفسير
٩ / ٢٦ رقم ٣٤١٢ وابن ماجه ٢٦٧ كلهم من طريق محمد بن بشار عن ابن أبي عدي عن هشام بن
حسان عن عكرمة به مختصرا ومطولا ، ورواه أيضا البيهقي ٧ / ٣٩٣ من عدة طرق عن ابن بشار به ،
وقد رواه الإمام أحمد ١ / ٢٢٨ وأبو داود ٢٢٥٦ وابن جرير في أول سورة النور والطيالسي كما في المنحة
١٦٢٠ وعنه البيهقي ٧ / ٣٩٤ وأبو يعلى ٢٧٤٠ من طريق عباد بن منصور ، عن عكرمة ، عن ابن عباس
به مطولا .

(٢) سورة النور ، الآية ٤ .

(٣) في (س م ت) : ولذلك لا لعان . وفي (م خ) : في الزوجان .

ويدخل في الزوجة الرجعية ، لأنها زوجة ، وكذلك من قذفها ثم أبانها ، لأن القذف ورد على زوجته ، وكذلك إذا قال لها : أنت طالق يازانية ثلاثا ؛ لأن قذفها حصل قبل بينوتها ، ويستثنى من الأجنبية إذا قذفها في نكاح فاسد ، أو أبانها ثم قذفها بزنا في النكاح ، أو في العدة أو قال لها : أنت طالق ثلاثا يازانية ، فإن في هذه الصورة إن كان بينهما ولد لاعن لفيه ، للحاجة إلى ذلك ، وإن لم تكن زوجة ، لإضافة ذلك إلى الزوجية ، وإلا حد ولم يلاعن ، ويستثنى من الزوجة إذا قذف زوجته بزنا قبل النكاح ، فإنه يجد ولا يلاعن على المذهب مطلقا ، لإضافة القذف إلى حالة البينونة (وعنه) يلاعن مطلقا ، نظرا إلى أنها زوجته ، فيدخل في الآية الكريمة (وعنه) إن كان ثم ولد لاعن لحاجته إلى نفيه ، وإلا لم يلاعن ،^(١) انتهى ، وقوله : البالغة الحرة المسلمة . إلى آخره ، بيان لصفة الزوجين الذين يصح لعانهما ، وقد اختلفت الرواية عن أحمد رحمه الله في ذلك ، فروي عنه أن من شرطهما أن يكونا مكلفين ، وإن كانا ذميين ، أو رقيقين أو فاسقين ، أو كان أحدهما كذلك ، لعموم ﴿والذين يرمون أزواجهم﴾ وهذا شامل لكل زوج وزوجة ، خرج منه غير المكلفين ، لأن هذا لا يخلو من حد أو تعزير ، وذلك لا يتعلق إلا بمكلف ، وبنى القاضي وغيره ذلك على أن اللعان يمين ، واليمين لا يشترط لها إسلام ولا حرية ، ولا عدالة ، ودليل ذلك افتقار اللعان إلى اسم الله تعالى .

٢٧٧٥ - وقول النبي ﷺ في امرأة هلال « لولا الأيمان لكان لي ولها شأن »^(٢) وهذه الرواية هي اختيار القاضي في تعليقه ، وجماعة

(١) في (س د) : إلى أنها زوجة .

(٢) وقعت هذه الجملة في حديث ابن عباس الطويل ، الذي ذكرناه آنفا من طريق عباد بن منصور عن

من أصحابه ، كالشريف وأبي الخطاب في خلافتهما ، والشيرازي وابن البنا ، واختيار أبي محمد أيضا وغيره (وعنه) يشترط مع التكليف الإسلام والحرية والعدالة ، فلا لعان إلا من مسلمين حرين عدلين ، وعلمه أحمد بأنه شهادة ، وذلك لوجود لفظ الشهادة فيه ، ولأن الله سبحانه قال ﴿ ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم ﴾ فجعلهم شهداء (وعنه) رواية ثالثة : لا يصح اللعان إلا من المحصنة وزوجها المكلف ، ولا لعان في قذف يوجب التعزير ، لأن الله تعالى قال ﴿ والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء ، فاجلدوهم ثمانين جلدة ﴾ ثم قال ﴿ والذين يرمون أزواجهم ﴾ الآية ،^(١) وظاهره المحصنات (وعنه) لا لعان بقذف غير المحصنة ، إلا لولد يريد نفيه ، وهذا اختيار القاضي في المجرى ، نظرا للحاجة لنفي الولد ،^(٢) وظاهر كلام الخرقى الثالثة ، لأنه اعتبر في الزوجة البلوغ والحرية والإسلام ، ولم يعتبر ذلك في الزوج ، والقاضي والشريف وأبو الخطاب قالوا : إن اختياره الثانية .

واعلم أن في كلام الخرقى تساهلا ،^(٣) لأنه قال : لزمه الحد إن لم يلتعن ، مسلما كان أو كافرا . والحد إنما يجب بقذف المسلمة ، والكافر لا يكون زوجا لمسلمة ، وقد يحمل على ما إذا أسلمت فقذفها في عدتها ، فإن هنا يلزمه الحد وإن كان كافرا ، وله أن يلتعن لإسقاطه إن كان بينهما ولد كما تقدم . انتهى ، وقوله :

عكرمة ، وأما رواية البخاري ففيها « لولا ما مضى من كتاب الله » . الخ .

(١) سورة النور ، الآية ٤ .

(٢) انظر هذه الشروط في كتاب الروايتين ١٩٣/ ٢ والمغني ٣٩٢/ ٧ والفروع ٣١٣/ ٥ والمحرر ٩٤/ ٢

والمبدع ٨١/ ٨ والإنصاف ٢٤٢/ ٩ .

(٣) حيث عمم الحكم ، ووقع في (س ت د) : تساهل .

فقال لها : زנית أو يازانية أو رأيتك تزنين ، بيان للألفاظ التي يصير بها قاذفا ، ويترتب عليها اللعان ، ولا يشترط أن يضيف ذلك إلى الرؤية ، لعموم ﴿ والذين يرمون أزواجهم ﴾ ولا أن يقذفها بزنا في القبل ، بل لا فرق بين القبل والدبر ، ولو قذفها بغير الزنا ، أو بزنا لكن في غير الفرج فلا حد ولا لعان ، ولو لم يقذفها بالزنا أصلا ، بأن قال : لم تزني ولكن ليس هذا الولد مني . ونحو ذلك ، فيأتي إن شاء الله تعالى ، وقوله : ولم يأت بالبينة لزمه الحد إن لم يلتعن ، تقدم الكلام عليه أولا ، وظاهر كلامه أنه إذا قدر على البينة له أن يلتعن وهو كذلك ، لأنهما بيتتان ، فكان له الخيرة في أيهما شاء ^(١) والله أعلم .

قال : ولا يعرض له حتى تطالبه زوجته .

ش : يعني لا يعرض له في طلب حد ولا لعان حتى تطالبه زوجته ، لأن ذلك حق لها ، فلا يقام إلا بطلبها ، كبقية حقوقها ، ولا يملك وليها المطالبة ، وإن كانت صغيرة أو مجنونة ، أو أمة ، لأنه حق ملحوظ فيه التشفّي ، فليس لغير من هو له طلبه كالقصاص ، فإن أراد الزوج اللعان من غير طلبها ، ولا ولد لم يكن له ذلك بلا نزاع عندنا ، وكذلك مع وجود الولد على أكثر نصوص الإمام أحمد ، لأنه أحد موجبي القذف ، فلا يشرع مع عدم المطالبة كالحد ، واختار القاضي أن له اللعان وحده ، لأجل نفي الولد ، لحاجته إلى ذلك ، وجعله أبو البركات قياس رواية أنه يلاعن إذا نفى الولد ، ولم يرمها بالزنا ، بأن قال : لم تزني والولد ليس ولدي . ونحو ذلك ، كما سيأتي ، وهكذا الخلاف في كل موضع تعذر فيه اللعان من جهتها ، كما

(١) لكن إن ثبت عليها بالبينة أقيم عليها الحد .

إذا أعتته عن المطالبة أو صدقته أو أقام بينة بزناها ، أو قذفها وهي محصنة فجنت ، أو وهي مجنونة بزنا قبل الجنون ، أو وهي خرساء أو ناطقة ثم خرس ثم خرساء ولم تفهم إشارتها .^(١)

قال : فمتى تلاعنا وفرق الحاكم بينهما لم يجتمعا أبدا .

ش : إذا تلاعنا وفرق الحاكم بينهما ، حرمت الملاعنة على الملاعن على التأييد ، فلا يجتمعان أبدا على المذهب بلا ريب .

٢٧٧٦ - لما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ للمتلاعنين « حسابكما على الله تعالى ، أحداكما كاذب ، لا سبيل لك عليها » . قال : يارسول الله مالي ؟ قال « لا مال لك ، إن كنت صدقت عليها فهو بما استحلتت من فرجها ، وإن كنت كذبت عليها فذلك أبعد لك منها » متفق عليه .^(٢)

٢٧٧٧ - وعن سهل بن سعد في قصة المتلاعنين : ففرق رسول الله ﷺ بينهما ، وقال « لا يجتمعان أبدا » .^(٣)

٢٧٧٨ - وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال « المتلاعنان إذا تفرقا لا يجتمعان أبدا »^(٤)

(١) روى سعيد في سننه ١٥٧٦ عن الشعبي أنه سئل عن رجل طلق امرأته ثلاثا ، فجاءت بحمل فانتفى منه ، قال : يلاعنها . وروى أيضا ١٥٨٨ عن الشعبي في رجل طلق امرأته قبل أن يدخل بها ، فجاءت بولد فانتفى منه ، قال : يلاعنها ولها نصف الصداق .

(٢) رواه البخاري ٥٣١١ ، ٥٣٤٩ ، ومسلم ١٠ / ١٢٦ برقم ١٤٩٧ عن سعيد بن جبير عن ابن عمر به .

(٣) هو في سنن الدارقطني ٣ / ٢٧٥ من طريق ابن شهاب ، عن سهل بن سعد ، قال : حضرت المتلاعنين عند رسول الله ﷺ ، فطلقها ثلاث تطلقات ، فأنفذه رسول الله ﷺ ، فمضت السنة بعد في المتلاعنين يفرق بينهما ، ثم لا يجتمعان أبدا . وذكره البيهقي ٧ / ٤١٠ من رواية الأوزاعي ، عن الزبيدي ، عن الزهري ، ورواه أبو داود ٢٢٥٠ من طريق ابن شهاب ، عن سهل ، وفيه : قال سهل : حضرت هذا عند رسول الله ﷺ ، فمضت السنة بعد في المتلاعنين أن يفرق بينهما ، ثم لا يجتمعان أبدا .

(٤) لم أجدته هكذا عن ابن عباس ، والشارح نقل الأحاديث الثلاثة من المتقى ٣٧٧٢ - ٣٧٧٥ ولم

٢٧٧٩ - وعن علي ، وابن مسعود رضي الله عنهما قالا : مضت السنة أن لا يجتمع المتلاعنان . رواه الدارقطني ،^(١)

وشذ حنبل عن أصحابه فنقل عن أحمد أنه إذا أكذب نفسه حلت له ، نظرا إلى أن اللعان الذي وجد كأن لم يكن بالتكذيب ، وقد اختلف نقل الأصحاب في هذه الرواية ، فقال القاضي في الرويتين : نقل حنبل : إن أكذب نفسه زال تحريم الفراش ، وعادت مباحة كما كانت بالعقد الأول ؛ وقال في الجامع والتعليق : إن أكذب نفسه جلد الحد ، وردت إليه ، وظاهر هذا أنه من غير تجديد عقد ، وهو ظاهر كلام أبي محمد ، قال في الكافي والمغني : نقل حنبل : إن أكذب نفسه عاد فراشه كما كان ؛ زاد في المغني : وينبغي أن تحمل هذه الرواية على ما إذا لم يفرق الحاکم ، فأما مع تفريق الحاکم بينهما فلا وجه لبقاء النكاح بحاله ؛ وفيما قاله نظر ، فإنه إذا لم يفرق الحاکم فإن قيل : الفرقة حصلت باللعان ، فهو كتفريق الحاکم ، وإن قيل : لا تحصل إلا بتفريق الحاکم ، فلا تحريم حتى يقال حلت له ، والذي يقال في توجيه ظاهر هذا النقل أن الفرقة إنما استندت للعان ، وإذا

بینه علیه الشوكاني في النيل ٦ / ٣٠٤ بل قال : وحديث ابن عباس أخرج نحوه أبو داود الخ ، والذي في سنن الدارقطني ٣ / ٢٧٦ عن سعيد بن جبیر عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ قال : المتلاعنان . الخ ، وذكره البيهقي في السنن ٧ / ٤٠٩ قال : وروينا عن محمد بن زيد ، عن سعيد بن جبیر فذكره ، وأورده الزيلعي في نصب الراية ٢٥٠٣ وقال : قال صاحب التنقيح : إسناده جيد . وروى البيهقي ٧ / ٤١٠ عن إبراهيم عن عمر بن الخطاب نحوه ، وروى ابن أبي شيبة ٤ / ٣٥١ عن نافع عن ابن عمر قال : المتلاعنان لا يجتمعان في مصر . وروى أيضا عن إبراهيم عن عمر قال : المتلاعنان يفرق بينهما ولا يجتمعان أبدا . ثم روى نحو ذلك عن جماعة من علماء التابعين .

(١) هو في سنن الدارقطني ٣ / ٢٧٦ من طريق الهيثم بن جميل ، عن قيس بن الربيع ، عن عاصم عن أبي وائل ، عن ابن مسعود ، وعن قيس عن عاصم ، عن زر عن علي وابن مسعود به ، ثم رواه عن عبد الرحمن بن هانئ ، عن أبي مالك عن عاصم ، عن زر عنهما ، وهكذا رواه البيهقي ٧ / ٤١٠ وكذا رواه عبد الرزاق ١٢٤٣٤ ، ١٢٤٣٦ وابن أبي شيبة ٤ / ٣٥١ من طريق قيس بن الربيع بنحوه .

أكذب نفسه كأن اللعان لم يوجد ، وإذا يزول ما ترتب عليه ، وهو الفرقة وما نشأ عنها وهو التحريم .

وأعرض أبو البركات عن هذا كله فقال : إن الفرقة تقع فسخا متأبد التحريم (وعنه) إن أكذب نفسه حلت له بنكاح جديد ، أو ملك يمين إن كانت أمة ، وقد سبقه إلى ذلك الشيرازي ، فحكى الرواية أنها تباح بعقد جديد (١) انتهى .

فعلى المذهب متى وقع اللعان بعد البيونة أو في نكاح فاسد ، فهل يفيد الحرمة المؤبدة ، لأنه لعان صحيح ، أو لا يفيدها ، لأن الفرقة لم تحصل به ؟ على وجهين .

ومقتضى كلام الخرقى رحمه الله ، أن الفرقة بينهما لا تحصل إلا بتفريق الحاكم ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد ، واختيار القاضي ، والشريف ، وأبي الخطاب في خلافتهم ، وابن البنا وأبي محمد ، وأبي بكر فيما حكاها القاضي في التعليق .

٢٧٨٠ - لما روى نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رجلا لاعن امرأته في زمن رسول الله ﷺ ، وانتفى من ولدها ، ففرق رسول الله ﷺ بينهما ، وألحق الولد بالمرأة . رواه الجماعة (٢) .

٢٧٨١ - وعن سعيد بن جبير قال : قلت لابن عمر رضي الله عنهما : رجل قذف امرأته . قال : فرق رسول الله ﷺ بين أخوي بني عجلان ، وقال « الله يعلم أن أحداً كاذب ، فهل منكما تائب » يرددها ثلاث مرات ، فأبيا ففرق بينهما . متفق عليه ، (٣) ولو

(١) ذكرت رواية حنبل في كتاب الروايتين ٢ / ١٩٨ والكافي ٢ / ٩١٤ والمغني ٧ / ٤١٤ وغيرها ، وانظر كلام أبي البركات في المحرر ٢ / ٩٩ .

(٢) رواه البخاري ٤٧٤٨ ، ٥٣١٣ ، ومسلم ١٠ / ١٢٧ برقم ١٤٩٣ وأحمد ٢ / ٧ وأبو داود ٢٢٥٩ والترمذي ٤ / ٣٩٠ برقم ١٢١٧ والنسائي ٦ / ١٧٨ وابن ماجه ٢٦٩ من طرق عن مالك عن نافع عن ابن عمر به ، وهو في موطأ مالك ٢ / ٩٠ وغيره .

(٣) رواه البخاري ٥٣١١ ومسلم ١٠ / ١٢٦ برقم ١٤٩٣ وغيرهما ، عن سعيد بن جبير به مختصراً ومطولاً .

حصلت الفرقة بمجرد اللعان لما احتيج إلى فرقة .
 ٢٧٨٢ - وقد تقدم في حديث سهل بن سعد أن عومرا قال : كذبت عليها
 يارسول الله إن أمسكتها . فطلقها ثلاثا قبل أن يأمره رسول الله
 ﷺ ، قال الزهري : فكانت تلك سنة المتلاعنين ، وفي رواية في
 الصحيح « ذاكم التفريق بين كل متلاعنين » وفي لفظ لأحمد
 ومسلم : فكان فراقه إياها سنة المتلاعنين ؛^(١) وظاهره يقتضي أن
 طلاقه وقع ، ولو وقعت الفرقة لما وقع ، وقوله : فكانت تلك سنة
 المتلاعنين يعني التفريق بينهما ، وأحمد رحمه الله استدل بحديث
 سهل على أن الفرقة تقع بمجرد اللعان ، فقال في رواية ابن القاسم
 وقد سئل : متى تنقضي الفرقة بينهما ؟ فقال : أما في حديث
 سهل فقال : كذبت عليها إن أمسكتها ، هي طالق . وأما
 حديث ابن عمر فإنه يقول : فرق رسول الله ﷺ بينهما ؛ وابن
 عمر أعرف بالحديث ، لأن سهلا كان له خمس عشرة سنة ،
 وابن عمر كان رجلا ؛ ووجه الدليل من هذا أن قوله : فكانت
 تلك سنة المتلاعنين . أي الحكم بالفرقة باللعان ، ثم يرشح هذا
 القول^(٢) أن اللعان معنى يقتضي التحريم المؤبد ، فلم يقف على
 حكم الحاكم كالرضاع ، وهذه الرواية عزها أبو محمد إلى اختيار
 أبي بكر ، وظواهر الأحاديث تدل على الأولى وهي المذهب ،
 وعليها لا يحتاج الحاكم إلى استئذنها ، ولو لم يفرق كان النكاح
 بحاله ، قاله أبو محمد ،^(٣) وعلى كليهما لا يحصل التفريق قبل
 تمام اللعان بينهما ، لأن النصوص إنما وردت بالتفريق بعد
 لعانها .^(٤)

(١) هو في صحيح البخاري ٥٣٠٨ ، ٥٣٠٩ ، ومسلم ١٠ / ١١٩ ومسنده أحمد ٥ / ٣٣٤ وتقدم أول الباب .

(٢) ذكر القاضي في الروايتين ١٩٦ / ٢ رواية ابن القاسم بالمعنى ، وذكر توجيهها .

(٣) انظر كلام أبي محمد في المغني ٧ / ٤١٠ وقد توسع في ذلك .

(٤) في (س ت ع) : كليهما . وفي (س م ت) : بعد لعانها .

(تنبيه) فرقة اللعان فسح لا طلاق ، نص عليه ، والله أعلم .

قال : وإن أكذب نفسه فلها عليه الحد .
ش : إذا أكذب نفسه لزمه ما عليه من وجوب الحد ، ولحقوق النسب ، ولم يثبت ما عليه من عود حلها له ، على المذهب كما تقدم ، لأن بإكذاب نفسه تبين أن لعانه كذب ، وإذا يجب الحد .

٢٧٨٣ - وقد روى الدارقطني بإسناده عن قبيصة قال : قضى عمر رضي الله عنه في رجل أنكر ولد امرأته وهو في بطنها ، ثم اعترف وهو في بطنها ، حتى إذا ولد أنكره ، فأمر به عمر رضي الله عنه فجلد ثمانين جلدة ، لفريته عليها ، ثم ألحق به ولدها ،^(١) وإنما لم يثبت الحل حذاراً من أن يثبت له بمجرد قوله حل ، ولما كان من مذهب الخرقى أن اللعان لا يشرع إلا في قذف المحصنة اقتصر على الحد ، أما على قول غيره من أنه يشرع وإن لم تكن محصنة ، فيقول : أو التعزير إن لم تكن محصنة . والله أعلم .

قال : وإن قذفها وانتفى من ولدها ، وتم اللعان بينهما

(١) هو في سنن الدارقطني ٣ / ١٦٤ عن ابن شهاب ، عن قبيصة عن عمر ، أنه جلد رجلاً مائة جلدة وقع على وليدة له كانت تحت العبد ، وقضى في رجل أنكر ولداً من امرأة وهو في بطنها . فذكره ، وهكذا رواه البيهقي ٧ / ٤١١ عن ابن شهاب به نحوه ، وروى عبد الرزاق ١٢٣٧٤ ، ١٢٣٧٥ ، والبيهقي ٧ / ٤١١ عن مجالد عن الشعبي وعن شريح عن عمر ، قال : إذا أقر بولده طرفة عين فليس له أن ينفيه ، ورواه وكيع في أخبار القضاة ٢ / ١٩١ في ترجمة شريح .

بتفريق الحاكم ، انتفى عنه إذا ذكره في اللعان .^(١)

ش : إذا ولدت المرأة ولدا لحق زوجها .

٢٧٨٤ - لقول النبي ﷺ « الولد للفراش »^(٢) ولا ينتفي عنه إلا باللعان على الصفة التي ذكرها الخرقى رحمه الله ، كما سيأتي بيانه .

٢٧٨٥ - وذلك لما تقدم في حديث ابن عمر الصحيح : أن رجلا لاعن امرأته ، وانتفى من ولدها ، ففرق رسول الله ﷺ بينهما ، وألحق الولد بالمرأة .^(٣)

٢٧٨٦ - وفي حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ لما لاعن بين هلال وامرأته قال : ففرق رسول الله ﷺ بينهما ، وقضى أن لا يدعى ولدها لأب ، ولا يرمى ولدها ، ومن رماها أو رمى ولدها فعليه الحد ، رواه أحمد وأبو داود ،^(٤)

(١) في (س ت متن مغني) : نفى عنه .

(٢) وقعت هذه الجملة في حديث عائشة الذي رواه البخاري ٢٠٥٣ ، ٦٧٤٩ في قصة ابن وليدة زمعة ، وفيه قول النبي ﷺ « هو لك يا عبد بن زمعة ، الولد للفراش وللعاشر الحجر » وفي حديث أبي هريرة عند البخاري ٦٧٥٠ بلفظ « الولد للفراش وللعاشر الحجر » ورواه مسلم ١٠ / ٣٦٦ رقم ١٤٥٨ عن عائشة وأبي هريرة ، وروى عن عمر وابن عمر ، وابن مسعود وعثمان ، وأبي أمامة الباهلي وغيرهم ، عند أبي داود ٢٢٧٤ والترمذي ٣٢١/٤ رقم ١١٦٦ والنسائي ١٨٠/٦ وابن ماجه ٢٠٠٤ وابن أبي شيبة ٤١٥/٤ وسعيد بن منصور ٢١٢٨ وابن حبان في الموارد ١٣٣٦ والطحاوي في الشرح ١٠٤/٣ .

(٣) هو في موطأ مالك ٢ / ٩٠ ورواه عنه البخاري ٤٧٤٨ ومسلم ١٠ / ١٢٧ وأحمد ٢ / ٦٤ وأبو داود ٢٢٥٩ والترمذي ٣٩٠/٤ رقم ١٢١٧ والنسائي ١٧٨/٦ وابن ماجه ٢٦٩ والدارمي ١٥١/٢ والشافعي كما في البدائع ٢ / ٣٠ رقم ١٦٧٢ وابن الجارود ٧٥٤ وسعيد بن منصور ١٥٥٤ كلهم من طريق مالك ، عن نافع عن ابن عمر ، وذكر أبو داود أن مالكا تفرد بقوله « وألحق الولد بالمرأة » .

(٤) هو في مسند أحمد ١ / ٢٣٨ وسنن أبي داود ٢٢٥٦ من طريق عباد بن منصور ، عن عكرمة عن ابن عباس مطولا ، في قصة هلال بن أمية ، ورواه أيضا الطيالسي كما في المنحة ١٢٦٠ وابن جرير في التفسير ١٨ / ٦٥ والبيهقي ٣٩٤/٧ من طرق عن عباد بن منصور ، عن عكرمة عن ابن عباس به مطولا ، وفيه : وقضى أن لا يدعى ولدها لأب ، ولا ترمى ولا يرمى ولدها ، ومن رماها أو رمى ولدها فعليه الحد . قال المنذري في تهذيب السنن ٢١٦٢ : في إسناد عباد وقد تكلم فيه غير واحد ، وكان قدرياً داعياً ؛ وقد صحح إسناده أحمد شاكر في المسند ٢١٣١ ووثق عباد بن منصور ، وبين أنه لم يكن مدلساً .

واختلف بماذا ينتفي (فعنه) بتمام لعانهما (وعنه) بنفي الحاكم مع ذلك ، وهذا الخلاف كالخلاف في الفرقة ، بماذا تحصل (وعنه) ثلاثة تقف الفرقة على حكم الحاكم ، فإذا فرق انتفى الولد ، لأن قول ابن عمر رضي الله عنهما : ففرق رسول الله ﷺ بينهما ، وألحق الولد بالأم . ظاهره أن نفي الولد مرتب على التفريق ، وخرج أبو البركات قولاً آخر ، أن الولد ينتفي بلعان الزوج وحده ، وكأنه خرج من القول : إن تعذر اللعان من جهة المرأة ، يلاعن الزوج وحده لنفي الولد .^(١)

وقول الخرقى : وإن قذفها وانتفى من ولدها . لأن عنده كما سيأتي أن من شرط اللعان القذف ، وقوله : وتم اللعان بينهما . يحترز عن مذهب الغير أن الولد ينتفي بمجرد لعان الزوج ، كالخريج المتقدم ،^(٢) وقوله : وتم اللعان بينهما بتفريق الحاكم ؛ الظاهر أن الباء فيه للمعية ، أي مع تفريق الحاكم ، لا للسببية ، إذ تفريق الحاكم ليس سبباً لتمام اللعان ، بل تمامه بالفاظه المشترطة كما سيأتي ، وقوله : انتفى عنه إذا ذكره في اللعان ؛ يعني أنه يشترط لنفي الولد أن يذكره في اللعان ، فلو لم يذكره لم ينتف ، وهذا مختار القاضي وأبي محمد وغيرهما ، لما تقدم من حديث ابن عمر أن رجلاً لاعن

(١) انظر هذه الروايات في المغني ٧/ ٤١٦ والكافي ٢/ ٩١١ والمقنع ٣/ ٢٦٢ والفروع ٥/ ٥١٥ والمبدع ٨/ ٩٣ والإنصاف ٩/ ٢٥٣ .

(٢) ذكر أبو محمد في المغني ٧/ ٤١٦ عن الشافعي أنه قال : ينتفي بلعان الزوج وحده ، وقال الشافعي في الأم ٥/ ٢٨٠ فإذا أكمل الزوج اللعان فقد بانت منه امرأته ، لأنه لا يزول النسب إلا بزوال الفراش ، ولو ماتت أو ماتت امرأته بعد كمال التعانه لم يتوارثا ، لأن الفرقة وقعت بالذي وقع به نفي الولد ، ولو قالت : لا ألتعن . أو أقرت بالزنا أو خرست ، أو ماتت فسواء ، الولد منفي ، والفرقة واقعة . اهـ .

امراته وانتفى من ولدها ؛ ولأن غاية اللعان أن يثبت زناها ، وذلك لا يوجب نفي الولد ، كما لو أقرت به ، وعلى هذا يشترط أن يذكره في الألفاظ الخمسة ، وحكى أبو محمد تبعاً للقاضي في روايته عن أبي بكر في الخلاف أنه لا يشترط ذكره ، لحديث ابن عباس رضي الله عنهما المتقدم في لعان هلال وامراته ، وقضى رسول الله ﷺ أن لا يدعى ولدها لأب ، وليس في القصة أنه ذكر الولد في اللعان ،^(١) ولم يعرج أبو البركات على هذا الخلاف ، بل جزم أنه لا بد أن يتناوله اللعان ؛ إما صريحا بأن يقول في لعانه : وما هذا الولد ولدي . وإما ضمنا ، بأن يقول من قذفها بزنا في طهر لم يصبها فيه وأنه اعتزلها حتى ولدت : أشهد بالله أنني لصادق فيما ادعيت به ، ونحو ذلك ، واعلم أنه يشترط لنفي الولد باللعان أن لا يتقدمه إقرار به ، أو ما يدل عليه والله أعلم .

قال : فإن أكذب نفسه بعد ذلك لحقه الولد .
ش : قد تقدم أنه إذا أكذب نفسه ثبت ما عليه من الحد ، ولحوق الولد ، لأن نفقته تجب عليه ، وكلام الخرقى يشمل وإن كان الولد ميتا وله مال ، وهو كذلك والله أعلم .

قال : وإن نفى الحمل في التعانه لم ينتف حتى ينفيه عند وضعها له ويلاعن .

ش : منصوص أحمد في رواية الجماعة أنه لا يصح نفي

(١) هذه المسألة (الرابعة والسعون) مما اختلف فيه الخرقى وأبو بكر ، قال أبو الحسين في الطبقات ٢ / ١٠٧ : قال الخرقى : فإن كان في اللعان ولد ذكر الولد ، فإن قال : أشهد بالله لقد زنت ؛ يقول وما هذا الولد ولدي . وتقول هي : أشهد بالله لقد كذب ، وهذا الولد ولده . ووجهه أن كل من سقط حقه باللعان كان ذكره شرطا فيه كالزوجة ، وقال أبو بكر في كتاب الخلاف : ليس عليه ذلك . ووجهه أن نفي الولد إنما يكون تبعاً لزوال الفرائض ، والفرائض يزول بلعانهما جميعا ، ونفي النسب تبعاً له ، فلم يكن عليه ذكره . اهـ .

الحمل ، وقال : ربما لم يكن شيئاً ، لعله يكون ريحاً ، وعلى هذا عامة الأصحاب ، معتمدين بأنه يكون ريحاً ، وقد يكون غيره ، فيصير نفيه مشروطاً بوجوده ، ولأن الأحكام التي ينفرد بها الحمل تقف على ولادته ، بدليل الميراث والوصية ، وغير ذلك ، وهذا حكم ينفرد به الحمل ، فدخل في القاعدة ، وفارق وجوب النفقة على الحامل ، وكونها لا توطأ حتى تضع وغير ذلك ، لأن هذه أحكام تتعلق بحيوان حامل ، لا ينفرد بالحمل ، فعلى هذا لا بد أن ينفية عند وضعها له ويلاعن ، ونقل عنه ابن منصور ما يدل على أنه يصح نفيه ، وهو اختيار أبي محمد ،^(١) لأن في حديث سهل : وقضى أن لا يدعى ولدها لأب ، ولعان هلال وامراته كان قبل الوضع ، كما جاء في غير حديث .^(٢)

٢٧٨٧ - وجاء مصرحاً في حديث سهل وكانت حاملاً .^(٣)

٢٧٨٨ - وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ لاعن على الحمل ، رواه أحمد .^(٤) وينبني على هذا الخلاف في استلحاقه ، فعلى الأول لا يصح ، وقد نص عليه أحمد في رواية ابن القاسم ، وعلى الثاني يصح . والله تعالى أعلم .

(١) ذكر القاضي في كتاب الروايتين ٢ / ١٩٩ رواية ابن منصور : إذا قال : لا أقذف امرأتي وليس مني . فإذا كان الفراش له ، وولدت في ملكه بلاعن . وقال في موضع آخر : إذا قال : ليس مني لحق به ، ولا ينتفي إلا باللعان . اهـ .

(٢) ورد في حديث ابن عباس في قصة هلال بن أمية ، أنه بعد تمام اللعان قال : أبصروها فإن جاءت به كذا وكذا فهو لهلال الخ ، وفي حديث عويمر نحو ذلك ، وهذا يدل على أن اللعان كان قبل الوضع .

(٣) هو في صحيح البخاري ٤٧٤٦ ، ٥٣٠٩ ، ومسلم ١٠ / ١٢٢ لكن عند البخاري بين أنه من قول الزهري ، وعند مسلم من قول أنس ، ورواه الدارقطني ٣ / ٢٧٤ ولفظه : وكانت حاملاً فأنكره ، فكان ابنها يدعى إلى أمه ، ثم جرت السنة أنها ترثه ، ويرث ما فرض الله له منها .

(٤) هكذا هو في مسند أحمد ١ / ٣٥٥ وصحح إسناده أحمد شاكر في التحقيق ٣٣٣٩ وذكر أنه مختصر من حديث عباد بن منصور عن عكرمة الذي رواه أحمد وغيره مطولاً ، وقد روى البيهقي =

قال : ولو جاءت امرأته بولد ، فقال : لم ترن ، ولكن ليس هذا الولد مني ؛ فهو ولده في الحكم ، ولا حد عليه لها .^(١)
ش : أما كون الولد والحال ما تقدم ولده ، فلائنه ولد على فراشه ، وقد قال عليه السلام « الولد للفراش »^(٢) وأما كونه لا حد عليه فلائنه شرط وجوب الحد القذف ولم يوجد ، وظاهر كلام الخرقى أنه ليس له اللعان لنفي الولد ، وهذا اختيار القاضي في الروايتين ، وأبي محمد ، لأن اللعان الذي ورد في الكتاب والسنة ورد بعد القذف ، ولا قذف هنا ، فينتفي اللعان ، إذ الأصل الانتفاء مطلقا ، إلا فيما ورد به الشرع (والرواية الثانية) وهي اختيار أبي بكر ، وابن حامد ، والقاضي في تعليقه وفي روايته ، والشريف وأبي الخطاب في خلافهما ، والشيرازي ، وأبي البركات : له ذلك ،^(٣) لأن مشروعية اللعان لشيعتين ، نفي الحد والولد ، ولا يلزم من عدم أحدهما عدم الآخر ، ولو سلم أن أصل مشروعيته لنفي الحد ، فليشرع لأجل الولد من باب الأولى ، إذ ضرر الولد يتأكد ، ويلزم منه مفسد عظيمة ، لا يوجد بعضها في الحد ، فكيف بمجموعها .

(تبيينان) أحدهما ذكر أبو البركات من صور الروايتين إذ

٧/ ٤٠٥ والدارقطني ٣/ ٢٧٧ من طريق الأعمش ، عن إبراهيم عن علقمة ، عن ابن مسعود أن النبي عليه السلام لاعن بالحمل .

(١) في (ع م خ) : لم ترين . وفي (المتن) : عليه لهما .

(٢) سبق قريبا ذكره في الصحيحين وغيرهما .

(٣) وهي المسألة (الخامسة والسبعون) مما اختلف فيه أبو بكر مع الخرقى ، قال في الطبقات ٢/ ١٠٧ : قال الخرقى : ولو جاءت امرأته بولد فقال : لم ترن ، ولكن ليس هذا الولد مني . فهو ولده في الحكم ، ولا حد عليه لها ، ووجهه أنه إذا لاعن يحتاج أن يقول : أشهد بالله إنني لمن الصادقين فيما رميتها به من الزنا . فإذا لم يقذفها لم يمكنه اللعان ثبت أنه لا يلاعن حتى يقذف ، وفيه رواية أخرى له اللعان ، اختارها أبو بكر وابن حامد والوالد ، ووجهها أنه قذف بزنا لو أتت منه بولد لحقه ، فكان له نفيه باللعان ، كما لو قذفها جميعاً .

قال صورة الخرقى ، ولم يقل : ولم تزن . ولم يجعله قاذفا ، أو قال : وطئت بشبهة ، أو مقهورة بنوم أو إغماء أو جنون أو إكراه ؛ وحكى اختيار الخرقى في الجميع ، وأبو محمد في المغني قطع فيما إذا قال : وطئت بشبهة أنه لا لعان . وحكى الخلاف فيما إذا قال أكرهت على الزنا . وهذا ظاهر كلام القاضي ، لأنه استدل لاختيار الخرقى بأن من رمى أحد الواطئين لم يكن له أن يلاعن ، كما لو قذف الزوجة دون الواطيء ، فقال : وطئت فلان بشبهة ، وكنت عالمة أنه أجنبي . وأجاب عن ذلك في التعليق بأنه إنما لم يكن له اللعان لجواز نفي الولد عنه ، بعرضه على القافة ، وأبو محمد يقول في هذه الصورة التي جعلها القاضي محل وفاق : له اللعان ، وينصب الخلاف مع القاضي ،^(١) وضابط الباب أنه متى قذف بالزنا ، بأن تضمن قذفه رميها ورمي واطئها ، شرع اللعان بلا ريب ، وعكسه إن لم يقذفها ، ولا قذف واطئها ، فهنا لا لعان عند أبي محمد في المغني ، والقاضي ، ولا خلاف ، وعند أبي محمد في المقنع وأبي البركات فيه الروايتان ، والصحيح عند أبي البركات مشروعية اللعان ، وهذا الذي اقتضى لأبي البركات أن يقول : وهو أصح عندي . أي في جميع الصور ، وإن قذف واطئها دونها ، بأن قال : أكرهت على الزنا . ونحو ذلك ، فهنا يجري الخلاف بلا ريب ، والمصحح عند القاضي ومن تقدم مشروعية اللعان ، خلافا للخرقى ، وأبي محمد ، وإن قذفها دون الواطيء ، كما إذا قال : وطئت فلان بشبهة . وكنت عالمة ، فعند القاضي هنا لا خلاف أنه لا يلاعن ،

(١) ذكر القاضي في كتاب الروايتين ٢ / ١٩٩ هذه المسألة ، وحكى اختيار الخرقى ثم قال : ووجه الثانية وهي اختيار أبي بكر ، وشيخنا أبي عبد الله ، وهو أصح الخ ، وانظر كلام أبي محمد في المغني ٧ / ٤٢٧ وكلام أبي البركات في المحرر ٢ / ٩٩ .

ومختار أبي محمد أنه يلاعن ، وكلام أبي البركات محتمل لجريان الخلاف ، وأن الصحيح عنده مشروعية اللعان ، ومناط المسألة عند القاضي أن لا يكون له طريق إلى نفي الولد إلا باللعان ، والمناط عند أبي محمد والخرقى أن يقذف زوجته بالزنا ، والمناط عند أبي البركات أنه يحتاج إلى نفي الولد ، وإن أمكن نفيه بالعرض على القافة ، ونحو ذلك ، لأن القافة قد تتعذر ، وقد يشتهب الأمر عليها ، ونحو ذلك .

(التنبية الثاني) حيث شرع اللعان في هذه الصور فإن الولد ينتفي بمجرد لعان الزوج وحده ، ذكره أبو البركات^(١) والله أعلم .

قال : واللعان الذي يبرأ به من الحد أن يقول الزوج بمحضر من الحاكم : أشهد بالله لقد زنت . ويشير إليها ، وإن لم تكن حاضرة سماها ونسبها ، حتى يكمل ذلك أربع مرات ، ثم يوقف عند الخامسة ويقال له : اتق الله ، فإنها الموجبة ، وعذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة ، فإن أبي إلا أن يتم فليقل : ولعنة الله عليه إن كان من الكاذبين ، فيما رماها به من الزنا ، وتقول هي : أشهد بالله لقد كذب . أربع مرات ، ثم توقف عند الخامسة ، وتخوف كما يخوف الرجل ، فإن أبت إلا أن تتم فلتقل : وأن غضب الله عليها إن كان من الصادقين ، فيما رمانى به من الزنا ، ثم يقول الحاكم : قد فرقت بينكما .

ش : هذا بيان لصفة اللعان ، والأصل فيه في الجملة الآية الكريمة ، وقد تقدمت .

(١) ذكره في صورة ما إذا قذف زوجته فسكت ، أو أعفته عن المطالبة . الخ .

٢٧٨٩ - وعن سعيد بن جبير أنه قال لعبد الله بن عمر رضي الله عنهما :
ياأبا عبد الرحمن المتلاعنان أيفرق بينهما؟ قال : سبحان الله ،
نعم أول من سأل عن ذلك فلان ابن فلان ، قال : يارسول الله
أرأيت لو وجد أحدنا امرأته على فاحشة كيف يصنع؟ إن
تكلم تكلم بأمر عظيم ، وإن سكت سكت على مثل ذلك ؛
قال : فسكت النبي ﷺ فلم يجبه ، فلما كان بعد ذلك أتاه
فقال : إن الذي سألتك عنه ابتليت به ، فأنزل الله هؤلاء
الآيات في سورة النور ﴿ والذين يرمون أزواجهم ﴾ فتلاهن
عليه ، ووعظه وذكره ، وأخبره أن عذاب الدنيا أهون من عذاب
الآخر ، فقال : لا والذي بعثك بالحق ما كذبت عليها ؛ ثم
دعا بالمرأة فوعظها ، وأخبرها أن عذاب الدنيا أهون من عذاب
الآخرة ، قالت : لا والذي بعثك بالحق إنه لكاذب ، فبدأ
بالرجل فشهد ﴿ أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين ،
والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان الكاذبين ﴾ ثم ثنى
بالمرأة فشهدت ﴿ أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين ،
والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين ﴾ ثم فرق
بينهما متفق عليه .^(١)

وظاهر كلام الخرقى أن جميع ما ذكره تتوقف صحة اللعان
عليه ، فيكون شرطاً فيه ، ونحن نتكلم عليه مفصلاً ، فأما
كون ذلك بمحضر الحاكم فلا بد منه .

٢٧٩٠ - لأن في قصة هلال أن النبي ﷺ قال : أرسلوا إليها ، فتلا
عليهما رسول الله ﷺ ، وذكرهما ، وأخبرهما أن عذاب الدنيا

(١) هو في صحيح البخاري ٥٣١١ مختصراً ، ورواه مسلم ١٠ / ١٢٤ رقم ١٤٩٣ مطولاً ، ورواه أيضاً
أحمد ٢ / ١٩ وأبو داود ٢٢٥٧ والترمذي ٤ / ٣٨٦ رقم ١٢١٦ والنسائي ٦ / ١٧٥ والدارمي ٢ / ١٥٠ عن
سعيد بن جبير به ، مطولاً ومختصراً .

أهون من عذاب الآخرة ، فقال هلال : والله لقد صدقت عليهما ، فقالت : كذب . فقال رسول الله ﷺ « لاعنوا بينهما »^(١) وظاهره أنه كان بحضوره ، وكذلك بقية الأحاديث ، تدل على ذلك ، نعم لو كانت المرأة خفرة ، بعث الحاكم من يلاعن بينهما ، إذ هو نائب عنه ، ونائبه قائم مقامه ، وأما كون الزوج يقول : أشهد بالله أربع مرات . فلآية الكريمة والحديث ، وأما كونه يقول : لقد زنت .^(٢) فلأن الذي يشهد به هو زناها ، وأما كونه يشير إليها فلتتميز عن غيرها ، وهذا إذا كانت حاضرة ، فإن كانت غائبة أسماها ونسبها ، حتى تنتفي المشاركة بينها وبين غيرها ، وهذا كله شرط ، وقيل لأحمد : كيف يلاعن ؟ قال : على ما في كتاب الله ، يقول أربع مرات : أشهد بالله إني فيما رميتها به من الزنا لمن الصادقين . وهو ظاهر النصوص ، والخرقي رحمه الله تعالى استغنى عن ذلك بقوله : لقد زنت . لأن معناهما واحد ، قال أبو محمد : واتباع لفظ النص أولى وأحسن .^(٣)

٢٧٩١ - وأما كون الزوج يوقف بعد الرابعة ، ويقال له ما ذكر ، فلأن في حديث هلال لما قال النبي ﷺ « لاعنوا بينهما » فقيل لهلال : أشهد . فشهد ﴿ أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين ﴾ فلما كانت الخامسة قيل : ياهلال اتق الله ، فإن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة ، وإن هذه الموجبة التي

(١) وقع هذا اللفظ في حديث ابن عباس الذي رواه عباد بن منصور ، عن عكرمة عن ابن عباس مطولا ، وقد تقدم برقم ٢٧٨٦ .

(٢) الخفرة هي المحتشمة ، التي تستحي أن تبرز للرجال ، ووقع في (د ي) أربع شهادات .

(٣) في (ع خ د) : بينهما وبين . وسقط من (م خ) : وهو ظاهر وأحسن .

توجب العذاب . فقال : والله لا يعذبني الله عليها ، كما لم يجلدني عليها ، فشهد ﴿ الخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين ﴾ ثم قيل لها : اشهدي . فشهدت ﴿ أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين ﴾ فلما كانت الخامسة قيل لها : اتقي الله ، فإن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة ، وإن هذه الموجبة التي توجب عليك العذاب ، فتلكأت ساعة ثم قالت : والله لا أفصح قومي ؛ فشهدت ﴿ الخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين ﴾ الحديث رواه أبو داود وأحمد ،^(١) وهو ظاهر النصوص ،^(٢) وهذا الإيقاف والموعظة مستحبان عند الأصحاب ، لأنهما ليسا في حديث ابن عمر رضي الله عنهما الصحيح ، وإنما فيه الموعظة أولا ، وأما كونه إن لم يرجع وأبى إلا أن يتم فليقل : ولعنة الله عليه إن كان من الكاذبين فيما رماها به من الزنا ، للآية الكريمة والحديث ،^(٣) وهذا أيضا شرط ، إلا أنه لو أبدل لفظة اللعنة بالإبعاد أو بالغضب ففي الإجزاء ثلاثة أوجه (ثالثها) الإجزاء بالغضب لا بالإبعاد ، وفي إبدال لفظة أشهد بأقسم أو أحلف وجهان ، أصحهما : لا يجزئ ؛ وقال الوزير ابن هبيرة من أصحابنا : من اشترط من الفقهاء أنه يزداد بعد قوله ﴿ من الصادقين ﴾ : فيما رميتها به من الزنا . اشترط في نفيها عن نفسها : فيما رماني به من الزنا . ولا أراه يحتاج إلى ذلك ، لأن

(١) هذا كله من جملة حديث ابن عباس المذكور آنفا ، والذي روي من طريق عباد بن منصور ، عن عكرمة عنه مطولا ، كما في سنن أبي داود ٢٢٥٦ ومسنند أحمد ٢٣٨/١ .

(٢) سقط من (د) : وهو ظاهر النصوص . وذكر هنا السقط المتقدم في (م خ) .

(٣) أي جنس الحديث ، وقد تقدم حديث سهل ، وحديث ابن عباس ، وحديث ابن عمر وغيرها ، ووقع في (ع س ت خ) : والحديثين .

الله تعالى أنزل ذلك وبينه ، ولم يذكر هذا الإشتراط ،^(١) وأما كون المرأة تقول بعد ذلك : أشهد بالله إنه لمن الكاذبين ، أو لقد كذب . على ما قال الخرقى إلى آخره ، فلما تقدم ، وهو كله أيضا شرط إلا الموعظة والإيقاف كما في الرجل ، وإذا أبدلت الغضب باللعنة لم يجز ، لأن الغضب أبلغ ، وإن أبدلت الغضب بالسخط فوجهان ، وقد تضمن كلام الخرقى أن لعان الزوج مقدم ، وهو كذلك ، فلو ابتدأت المرأة لم يعتد بذلك ، وكذلك الترتيب في الألفاظ شرط ، واعلم أن من شرط اللعان أيضا الإلقاء من الحاكم أو نائبه ، فلو ابتدأ الرجل من غير إلقاء لم يعتد به ، كما لو حلف من غير أن يأذن له الحاكم ، أو شهد من غير سؤال ، والله أعلم .

قال : فإن كان بينهما في اللعان ولد ذكر الولد فإذا قال : أشهد بالله لقد زنت ، يقول : وما هذا الولد ولدي . وتقول هي : أشهد بالله لقد كذب ، وهذا الولد ولده .^(٢) ش : قد تقدم أنه يشترط لنفي الولد ذكره في اللعان ، وأنه لا ينتفي إلا بذلك ، على مختار الخرقى . ثم إن الخرقى اكتفى بأن يقول : وما هذا الولد ولدي . وتبعه على ذلك أبو محمد ، وقال القاضي : يشترط أن يقول : هذا الولد من زنا ، وليس هو مني ، يعني خلقا وخلقا والله أعلم .

قال : فإن التعن هو ولم تلتن هي فلا حد عليها ، والزوجية بحالها .

ش : أما انتفاء الحد عنها فلا نعلم فيه خلافا في مذهبنا لأن

(١) انظر المغني ٧ / ٤٣٦ والكافي ٢ / ٩٦ والمحزر ٢ / ٩٨ والفروع ٥ / ٥١٠ وقد أشار إلى كلام ابن هبيرة ، وأشار إليه أيضا المرداوي في الإنصاف ٩ / ٢٣٦ .

(٢) في المغني : وإن كان . وفي المتن : فإن كان في اللعان ولد . وفي (المتن) : فإن قال أشهد .

الحدّ يدرأ بالشبهة ، ونكولها شبهة ، لأنه يحتمل أن يكون لشدة حياثها ، أو لعقدة على لسانها ، أو غير ذلك ،^(١) وهذا شبهة فدرأت الحد .

٢٧٩٢ - ويرشح هذا قول عمر رضي الله عنه : إن الحد على من زنا وقد أحصن ، إذا كانت بينة ، أو كان الحمل أو الاعتراف ؛^(٢) وظاهره أنه لا حد بغير ذلك ، وقول الله سبحانه ﴿ ويذراً عنها العذاب أن تشهد ﴾ يحتمل أن يراد بالعذاب الحد ، ويحتمل أن يراد الحبس ، ويحتمل أن يراد غيره ، فلا يثبت الحد بالاحتمال ، وأما كون الزوجية بحالها فلأن الفرقة إنما تحصل بالتعانها ، ولم يوجد ذلك .

وظاهر كلام الخرقى أنه يخلى سبيلها ، وهو إحدى الروايتين ، واختيار أبي بكر ، لأن هذا لعان لم يوجب حداً ، فلم يوجب حبساً ، كما لو لم تكمل البينة (والثانية) وهي اختيار القاضي ، وأبي علي ابن البنا ، والشيرازي وغيرهم - أنها تحبس حتى تقرأ أو تلاعن ، نظراً لقوله تعالى ﴿ ويذراً عنها العذاب أن تشهد ﴾ فإذا لم تشهد لم يندرى العذاب عنها ،^(٣) وإنما قلنا : العذاب الحبس لآية النساء وهي قوله تعالى ﴿ واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم ﴾ الآية إلى ﴿ فإن شهدوا فأمسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت ، أو يجعل الله لهن سبيلاً ﴾^(٤) وإنما لم يقل إنه الحد حذاراً

(١) في (خ) : أو لعله . الخ وهي بمعنى العقلة .

(٢) رواه البخاري ٢٤٦٢ ، ٦٨٣٠ ومسلم ١١ / ١٩١ ومالك ٣ / ٤١ وغيرهم من طريق الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس عن عمر رضي الله عنه من قوله ، مختصراً ومطولاً .

(٣) أي لم يسقط ، وعبر بذلك أخذاً من الآية الكريمة ، وفي (ي) : عنها العذاب .

(٤) سورة النساء ، الآية ١٥ .

من ارتكاب الأثقل بالاحتمال ،^(١) ، ومقتضى كلام الخرقى أن
الولد لاحق له ، وهو كذلك والله أعلم .

قال : وكذلك إن أقرت دون الأربع مرات .

ش : يعني لا حد عليها ، لأنه لم يثبت بلعانه كما تقدم ، ولا
بإقرارها المذكور ، إذ شرط ثبوت الحد عليها بالإقرار أن تقر
أربعاً ، كما سيأتي إن شاء الله تعالى^(٢) ، والزوجية بحالها كما
تقدم ، وحكم هذه حكم من نكلت على ما تقدم ، في حبسها
أو تخليتها ، وفي أن الولد لاحق بالزوج على المنصوص ، وقد
تقدم فيه قول آخر أن للزوج أن يلتعن وحده لنفيه ، وحكى ابن
حمدان قولاً أنها إذا أقرت بعد النكول ثلاثاً أنها تحد ، وكأن
مدركه أن شهادة الرجل بمنزلة شاهد ، فقد وجد بلعانه ربع
النصاب ، وبإقرارها ثلاثة أرباعه ، ويلزم على هذا لو أقرت ثلاث
مرات ، وشهد شاهد أنها تحد ، ولا أعرف النقل في ذلك ،
والله سبحانه وتعالى أعلم .

(١) فمى (س ت ي) : الأثقال .

(٢) أي في كتاب الحدود .